بعد فشل السياسات المتعاقبة

المأزق الغذائي العربي.. كيف يمكن الخروج منه؟

القاهرة : محسن مرعي

● على الرغم من تعدد وتنوع المحاصيل الاقتصادية التي تمتلك الدول العربية فيها ميزة نسبية والتي إذا أحسن استغلالها لتغير حال الاقتصاد العربي بشكل عام إلا أن الانتاج الزراعي العربي لا يزال دون مستوى إشباع الحاجيات العربية من الغذاء . إذ لا يغطي سوى نصف هذه الحاجيات في حين يتم استيراد النصف الآخر من الخارج وذلك حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية.. فلماذا نستورد أكثر مما ننتج رغم توافر الأراضي الصالحة للزراعة والمياه العذبة ومصادر التمويل اللازمة؟ وهل تستطيع الحكومات العربية إحداث تغييرات جوهرية في معايير وأسس استخدام الموارد الطبيعية والبشرية للحصول على نتائج أفضل ؟ وإذا كانت هناك بالفعل مشكلة بالإنتاج الزراعي العربي فهل يمكن إرجاعها إلى فشل السياسات الزراعية، أم إلى غياب التنسيق والتكامل السلعي بين الدول العربية وبعضها؟ وما أثر منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة والعولمة وظهور التكتلات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الزراعي العربي ؟ مجموعة من علامات الاستفهام نحاول إزالتها في السطور التالية من خلال الاسترشاد بآراء أهل الخبرة والعلماء في هذا المجال.

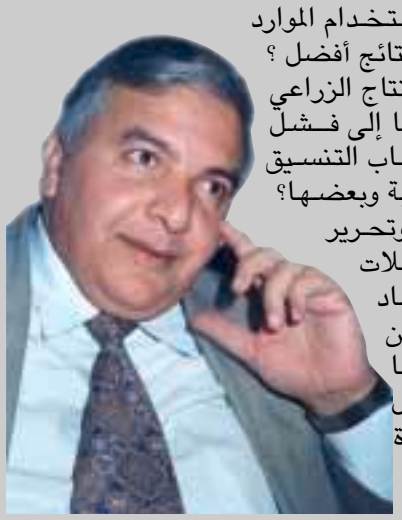

● في البداية يقول د. حمدي الصوالحي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة عين شمس: إن الفترة الأخيرة شهدت تطورات متباينة في إجمالي الإنتاج الزراعي في الدول العربية وتشير الاحصائيات إلى أن قيمة هذا الإنتاج بالاسعار الجارية وصلت إلى ٨٠,٣ مليار دولار وبلغ متوسط معدل نمو هذا الانتاج في عقد التسعينات حوالي ٣,٣٪ سنوياً حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠١م كما سجل الانتاج الزراعي تراجعاً طفيفاً قدره ٠,١٪ في حين زاد إنتاج الخضروات الذي سجل تراجعاً في الفترة نفسها بلغ ٥,١٪ وبشكل عام فقد حدث تحسن في الإنتاج الزراعي العربي في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة لها فيلاحظ أن معظم السلع شهدت زيادة في إنتاجها عدا عدد بسيط من السلع التي انخفض إنتاجها مثل محاصيل السكر والخضروات وهذا لا يعني أن الإنتاج الزراعي بحالة جيدة فرغم تحسنه إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب فمن المفترض أن تنتج الدول العربية ما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لكل دولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وأن يكون المنتج العربي قادراً على التنافس مع المنتج الأجنبي.

الميزة النسبية

يؤكد د. فخري الفقي أستاذ الاقتصاد القاهرة أن الحكومات العربية تستطيع إنعاش الاقتصاد العربي إذا هي اهتمت بموضوع الميزة النسبية بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والمحاصيل التي يتوافر في زراعتها وانتاجها أكبر قسط من الميزة من حيث الاستعداد والملاءمة وقلة التكاليف ، مشيراً إلى أن هناك دراسة ميدانية تؤكد أن الوضع الغذائي في الوطن العربي غير مطمئن حيث أن ٧٣ مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر وأن أكثر من عشرة ملايين لا يحصلون على الغذاء الكافي وفي ظل هذه الأوضاع المتردية بالعالم العربي فقد زادت أهمية إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية لتتلاءم مع كافة المستجدات والمتغيرات الدولية والاقليمية مؤكداً أنه لتحقيق ذلك لابد من خلق تكتلات عربية اقتصادية جديدة وتفعيل دور التكتلات الموجودة من قبل حتى يمكن التنسيق بين الدول العربية وبعضها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية بشكل عام والسلع الاستراتيجية كالقمح بشكل خاص.

ومن جانبه أكد د. نبيل حشاد رئيس المركز العربي للدراسات الاقتصادية أنه لكي نفهم طبيعة مشكلة الإنتاج الزراعي العربي يجب أن نلقي الضوء على السياسات الزراعية وحركات الإصلاح الزراعي التي تمت في الفترة الأخيرة وقد مرت تلك السياسات في تطورها بمراحل مختلفة تتعلق بالأنظمة الأيديولوجية المهيمنة في كل فترة فهناك- سياسات زراعية ذات توجه اشتراكي وهناك سياسات ذات توجه ليبرالي وذلك التقسيم خاصاً بالفترة من ١٩٥٠-١٩٧٠ أما بعد ذلك فقد اتسمت جميع السياسات بالتوجه نحو اقتصاد السوق الحر (خصوصاً بعد تراجع الأنظمة الشيوعية والاشتراكية) للقيام بإصلاحات تهدف إلى زيادة الانتاج المحلي ، والغاء الإعانات التي تقدم للأغذية الاستهلاكية فمثلاً تبنت كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر وعدة دول أخرى سياسات زراعية ذات توجه اشتراكي ركزت فيه الإصلاحات على مجموعة أسس أولها تحديد سقف للملكية الزراعية واستيلاء الدولة على الفائض عن السقف الذي تم تحديده والتعويض للمالك وتوزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ووضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون ويؤدي إلى إدخال الأساليب العلمية والفنية الحديثة ففي مصر وعقب الثورة سنة ١٩٥٢صدر قانون الاصلاح الزراعي الذي يحدد الحد الأقصى للملكية بـ ٢٠٠ فدان والباقي يصادر مقابل تعويض تلك الاراضي التي تمت مصادرتهاعلى الفلاحين الذين تقل ملكية كل منهم عن خمسة أفدنة، ورغم الدور الذي لعبه قانون الاصلاح الزراعي بمصر إلا أنه أدى الى تفتيت الملكية، وإنشاء حيازات صغيرة كانت سبباً أساسياً في إعاقة التنمية الزراعية في مصر.

وفي سوريا لم يختلف الأمر كثيرا فقد حاول السوريون بعد استقلالهم سنة ١٩٥١ تقديم مشروع قانون الاصلاح الزراعي لكنه قوبل بالرفض من قبل البرلمان الذي يهيمن عليه كبار ملاك الاراضي لكنهم أعادوا المحاولة. سنة ١٩٥٨وتم اصدار القانون وفي العراق صدر قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٨م لكنه عرف مجموعة من الثغرات منها انه سمح لمالك الارض بحق اختيار الأراضي التي سيحتفظ بها. وفي الجزائر تم إجراء إصلاحين زراعيين الاول أقر الحد الادنى للملكية الزراعية والاستيلاء على الاراضي الزائدة والثاني الذي عرف بميثاق الثورة الزراعية الصادر سنة ١٩٧١ وإن كانت هناك مآخذ على الاصلاح بالجزائر ايضاً منها الهيمنة المستمرة لكبار المزارعين وقدرتهم على مراوغة الأجهزة الادارية.

وأضاف د. حشاد: أن السعودية والاردن وتونس والمغرب وعدة دول أخرى قامت بتطبيق إصلاحات ذات طابع ليبرالي، بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين الذين تتطابق مشاريعهم مع أهداف الاصلاح الزراعي وتتميز الاصلاحات الليبرالية عن الاشتراكية بأنها لا تمارس نزع الملكية ، ففي السعودية تم وضع نظام يتميز بالعمل على تمليك الارض للافراد لا على تفتيت الحيازات الكبرى، كما وضعت خطة شاملة للتنمية تهدف إلى خفض تكاليف الانتاج، ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية الزراعية، لكن كانت هناك ايضاً معوقات اهمها عزوف الشباب السعودي عن العمل بالزراعة، وفي الاردن لعب القطاع الخاص دوراً مهماً في الانتاج الزراعي وعملت الدولة على رسم السياسات الانتاجية، وساعدت المزارعين على زيادة إنتاجهم، وأعطت هذه الجهود نتائج في بعض المحاصيل ،وفي تونس عمل الإصلاح الزراعي على تحقيق هدفين، استخدام الوسائل الزراعية الحديثة وإصلاح بنية الملكية الزراعية،وفي المغرب تميز الإصلاح الزراعي بتركيزه على استخدام التقنيات الحديثة الزراعية أكثر من الاهتمام بالبنى الزراعية.

وأشار مدير المركز العربي إلى أن أسباب فشل الإصلاحات الزراعية ذات الطابع الاشتراكي،تعود إلى سوء الإدارة الذي تعاني منه المزارع التي تملكها الدولة أو تشرف عليها،وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية كما أن أهم أسباب فشل السياسات ذات الطابع الليبرالي هو أن هذه الإصلاحات غير مدروسة من جميع جوانبها ،بل كانت في بعض الأحيان .. ارتجالية والفشل في تلك السياسات كان سبباً رئيسياً في ضعف الإنتاج الزراعي العربي وتقلص دوره بشكل ملحوظ.

الأمن الغذائي

كما أكد د. باهر عتلم استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس أن ضعف الإنتاج الزراعي العربي يعكس صعوبة في تحقيق الأمن الغذائي خاصة أن عدداً كبيراً من الدول العربية ليس قادراً على تحقيق الاكتفاء الذاتي من سلع استراتيجية هامة كالقمح مثلاً ويرجع بعض المحللين الاقتصاديين هذا العجز في إنتاج القمح أو الحبوب بصفة عامة إلى العجز المائي ،ويرى الخبراء أن الحجم المائي اللازم لإنتاج الحاجيات الغذائية العربية المستوردة يقدر بحوالي ٥٠ مليار متر مكعب في السنة، ويجسد استمرار هذا العجز المائي استمرار العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي وأيا كان الحال بالنسبة للموارد الطبيعية لا نستطيع أنكار أن السياسات الزراعية العربية فشلت في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وأن ذلك الفشل يرجع إلى عدة عوامل أهمها ضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع ،وعدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة إلى جانب ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية، ونقص المختصين في التسويق الزراعي، بما يعني غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية، كل هذه العوامل أدت إلى ضعف قدرة الإنتاج الزراعي العربي على تحقيق الأمن الغذائي ،كما تسببت في ضعف الصادرات الزراعية.

ويرى " د.عتلم "أن فشل السياسات الزراعية يمكن إرجاعه إلى اتساع الهوة بين السياسات على المستوى النظري وواقعها التطبيقي والتنفيذي.

روشتة العلاج

يرى د.محمود العضيمي أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس أن هناك بعض الإرشادات والنصائح التي يمكن الأخذ بها حتى يتحسن ذلك الوضع المتردي للاقتصاد الزراعي العربي فبالنسبة للإقراض الزراعي لابد من زيادة القروض المخصصة لاقتناء التجهيزات الخاصة بالزراعة ،ومع اتخاذ آليات لضمان تسديد القروض بالتنسيق مع تجمعات المزارعين وفي مجال الري يجب تنفيذ برامج تدرس انعكاسات مياه الري وأثرها على المدى الطويل، وضرورة الاستخدام الفعال لمياه الري، وضرورة مراقبة مستويات المياه الجوفية منذ بداية كل مشروع لوضع الخطط والإجراءات التصحيحية قبل أن تنخفض نوعية التربة.

أما في مجال السياسات السعرية فقد أكدت د. سهام عبد العزيز أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة عين شمس أنه يجب الموازية بين أسعار المواد الغذائية في متناول المستهلكين،وأسعار تغطي تكلفة الإنتاج،وتشجع المزارع على زيادة إنتاجه،وتشجع الاستثمار في الزراعة بصفة عامة،وفي مجال سياسات الإنتاج الحيواني يجب أن تطور آليات المحافظة على المراعي... بل وتخصيب تربتها عن طريق الأسمدة والا تبقي بدائية فقط.. هذا إضافة إلى إنشاء مرافق بيطرية لوقاية الحيوانات من الأمراض والأوبئة وعلاجها في حالة الأمراض.

وأشارت إلى أنه بالنسبة لسياسات التصنيع الغذائي فمن اللازم تعزيز هذا القطاع ، ليستطيع الوفاء بالاحتياجات الوطنية من السلع المصنعة ،ولا يتم ذلك إلا من خلال خلق بنية تحتية للتموين بالمواد الأولية والتخزين مؤكدة أن مأسبق هو بعض التوجيهات التي يمكن الأخذ بها للخروج من المأزق الذي يعانيه الاقتصاد الزراعي العربي ،ومن ثم مواجهة التحديات التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة٩,٢٪ إلى جانب ضرورة التنسيق العربي، لتجنب تماثل المنتجات الزراعية حتى يتسنى لكل دولة أن تتخصص في زراعة وانتاج السلعة التي لها فيها ميزة نسبية ،ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للمنتج العربي ، بما يؤدي إلى زيادة الصادرات ومعالجة العجز بالموازين التجارية العربية، حتى يعم الخير والنماء كل الشعوب العربية..

د. فخري الفقي: ١٠ ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي

د. سهام عبد العزيز: الانتاج الزراعي العربي ينخفض ٩,٢٪ سنوياً